Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

DT Institute

Free Media
Investigative Journalism

التجمع اليمني للإصلاح

وجهة نظر الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

حول العدالة الانتقالية في السياق اليمني

مركز فري ميديا للصحافة الاستقصائية

سبتمبر 2025

الفهرس

برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة..... ١
عن معهد دي تي ١
1. حول هذا التقرير..... ٢
1.1. المنهجية..... ٢
1.2. بنية التقرير..... ٤
2. الملخص التنفيذي ٥
3. مدخل مفاهيمي حول العدالة الانتقالية وموقعها في عمليات التفاوض ٨
3.1. المكونات الأساسية للعدالة الانتقالية..... ٩
3.2. التحديات في إدماج العدالة الانتقالية في التفاوض..... ١٠
3.3. نماذج من التجارب الدولية في إدماج العدالة الانتقالية في المفاوضات ١١
4. النتائج الرئيسية من المقابلات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني..... ١٣
4.1. توصيات لعملية مستقبلية للعدالة الانتقالية والمساءلة طويلة الأمد في اليمن ١٣
4.1.1. توجيهات لعملية العدالة الانتقالية في اليمن ١٣
4.1.2. توصيات لمساءلة طويلة الأمد في اليمن ١٥
4.2. تحديات العدالة الانتقالية في اليمن ١٦
4.2.1. عدد كبير من الفاعلين..... ١٦
4.2.2. تأثير الصراع اليمني على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ١٦
4.2.3. السلام مقابل العدالة ١٧
5. تحليل المقابلات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني اليمني ١٩
5.1. العدالة الانتقالية في حوارات الأحزاب..... ١٩
5.2. معلومات عن العدالة الانتقالية في اليمن ٢٠
5.2.1. آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول إرث مؤتمر الحوار الوطني ٢٠
5.2.2. كيان للعدالة الانتقالية والإنصاف؟..... ٢٢
5.3. وجهات نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لهيكل العدالة الانتقالية في اليمن ٢٣
5.3.1. نهج يراعي الضحايا..... ٢٣
5.3.2. العدالة الجنائية وعمليات المساءلة..... ٢٦
5.3.3. الإصلاح المؤسسي ٣٠
5.4. دمج العدالة الانتقالية في العمليات السياسية ٣١
5.5. إشكالية البداية الزمنية للعدالة الانتقالية في اليمن..... ٣٣
6. التوصيات..... ٣٥

برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)

كُتبت هذه الورقة ونُشرت كجزء من برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (سبارك)، الممول من معهد دي تي (DT Institute). يهدف برنامج سبارك إلى تمكين المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من فهم آليات العدالة الانتقالية وتطبيقها وتطويرها بشكل أفضل، بما يعزّز المشاركة المجتمعية الشاملة في مسار العدالة الانتقالية في اليمن، باعتبارها ضرورة لتحقيق سلام وطني مستدام.

ويعمل البرنامج بالتنسيق الوثيق مع تحالف العدالة من أجل اليمن (J٤YP)، وهو تحالف يضم عشر منظمات مجتمع مدني يمنية تناصر العدالة والمساءلة وبناء السلام لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء اليمن. وفي إطار هذا البرنامج، يشرك شركاء سبارك وأعضاء التحالف المجتمعات المحلية والجهات السياسية الفاعلة في مبادرات المصالحة والعدالة التصالحية، بهدف تعزيز قدراتهم على المشاركة في عمليات العدالة الانتقالية.

عن معهد دي تي DT Institute

معهد دي تي منظمة غير ربحية ملتزمة بمبدأ «التنمية بطريقة مختلفة». ينفّذ المعهد برامج تنموية عالمية معقّدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشّة والمغلقة، ويمول مبادرات فكرية رائدة تسهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود، وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.

1. حول هذا التقرير

يهدف هذا التقرير إلى دراسة وجهات نظر القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى مجموعة من أصحاب المصلحة الآخرين، حول مسار العدالة الانتقالية في اليمن. ويستند التقرير إلى فرضية أساسية مفادها أن جمع وتحليل هذه الآراء يساهم في إنتاج معطيات علمية ومعرفية يمكن توظيفها لتصميم آليات مستقبلية فعّالة للعدالة الانتقالية، والمساءلة، والإنصاف، بما يعزز فرص نجاح برامج العدالة الانتقالية في السياق اليمني.

ولا يقتصر هدف التقرير على عرض النتائج، بل يسعى أيضاً إلى إثارة نقاشات متخصصة وموضوعية ترافق المسار الانتقالي، وتعزز الحوار حول أفضل السبل لضمان مشاركة الفاعلين الرئيسيين والمتأثرين المباشرين في عملية صنع القرار.

1.1. المنهجية

استند التقرير إلى **٢٠ مقابلة** نوعية أُجريت مع أربعة من أبرز الأحزاب السياسية اليمنية، وعينة من منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى مجموعة مختارة من الضحايا مع التركيز على استعراض توصياتهم بشأن الآليات المفضلة للمساءلة والإنصاف في إطار العدالة الانتقالية.

على المستوى السياسي، أجريت مقابلات معمقة مع أربع شخصيات بارزة تمثل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، وحزب المؤتمر الشعبي العام. **وقد حرص فريق البحث على مقابلة قيادات حزبية تعكس الموقف الرسمي لمكوناتهم السياسية،** لضمان دقة وموثوقية المعلومات التي تم جمعها، مع الإشارة إلى عدم تلقي استجابة مباشرة من المجلس الانتقالي الجنوبي. **أما على مستوى المجتمع المدني**، فقد شملت المقابلات عشر منظمات متنوعة، تضم منظمات حقوقية، منظمات شبابية، وجمعيات تمثل الضحايا، موزعة على عدة محافظات يمنية هي: تعز، الحديدة، صنعاء، مأرب، وعدن. كما استهدفت المقابلات ستة ضحايا من المتأثرين مباشرة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بهدف إدماج أصواتهم في عملية جمع البيانات والتحليل. **ورغم الجهود المبذولة** لتأمين أكبر قدر ممكن من التنوع والتمثيل، سواء من حيث النوع الاجتماعي أو التوزيع الجغرافي، واجه فريق البحث تحديات ميدانية حالت دون تحقيق هذا التمثيل

بشكل كامل، مما يعكس الصعوبات البنيوية المرتبطة بسياق العمل في اليمن الراهن. اعتمدت عملية المقابلات نهجًا مفتوحًا يجمع بين عدة أساليب، ما أتاح جمع طيف واسع ومتنوّع من المعلومات من المشاركين، مع التركيز على استكشاف التفاصيل الدقيقة والفوارق السياقية بين مختلف وجهات النظر. وقد تضمنت المقابلات مزيجاً من الأسئلة المفتوحة والأسئلة الترتيبية، بما مكّن الباحثين من استجلاء تصورات معمقة للمشاركين، وفي الوقت ذاته جمع بيانات قابلة للمقارنة والتحليل المنهجي.

صممت المقابلات لتحقيق مجموعة من الأهداف البحثية الرئيسة، **تتمثل فيما يلي:**

- فهم أعمق لمفهوم العدالة الانتقالية في السياق اليمني.
- استكشاف أولويات الأحزاب السياسية والمجموعات المستهدفة في مسار العدالة الانتقالية، لتحديد النقاط الأساسية التي يجب التركيز عليها.
- تحديد المظالم والانتهاكات التي يُفترض معالجتها ضمن إطار العدالة الانتقالية، سواء كانت مرتبطة بالصراع الأخير أو فترات تاريخية سابقة.
- تقييم دور الضحايا ومنظمات المجتمع المدني في العملية الانتقالية، ومدى مشاركتهم الفاعلة في صياغة المسار وآلياته
- استيضاح التصورات المتعلقة بالعدالة الاقتصادية والإنصاف، بما يشمل التعويضات المادية وغير المادية.

وقد نفذت المقابلات باستخدام وسائل متعددة، شملت تطبيقات التواصل المرئي مثل Zoomg Google Meet، بينما فضّل بعض المشاركين استلام الاستبيان عبر البريد الإلكتروني والإجابة عليه كتابيًا. **وتعكس النتائج الواردة في هذا التقرير،** في معظمها، آراء المشاركين بشكل مباشر، ما يمنح البيانات درجة عالية من الأصالة ويجعلها معبّرة

1.2. بنية التقرير

يعرض تحليلًا معمقًا وتفريغًا منهجيًا للبيانات والمعلومات المستخلصة من المقابلات التي أُجريت مع الضحايا ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، بما يتعلق للمساءلة والإنصاف في إطار العدالة الانتقالية، وتصوراتها حول آليات المساءلة، وضمانات عدم التكرار، وعلاقتها بالعملية السياسية وبناء السلام. **وقد جرى تنظيم** هذا التقرير تحت عدة عناوين فرعية، عكست القضايا الرئيسة التي طرحها المشاركون، بما في ذلك المظالم والانتهاكات محل الاهتمام، أولويات الضحايا، ودور المجتمع المدني في مسار العدالة الانتقالية.

| وبذلك يجمع التقرير بين منظور الضحايا والمجتمع المدني من جهة، ووجهة نظر الأحزاب السياسية من جهة أخرى، في محاولة لتقديم صورة شاملة ومتكاملة عن العدالة الانتقالية في اليمن.

2. الملخص التنفيذي

منذ الانتفاضة الشعبية عام ٢٠١١، شهد اليمن تحولات سياسية حادة تطورت إلى حرب شاملة في ٢٠١٤ وتصاعدت عام ٢٠١٥ مع التدخل العسكري بقيادة السعودية. أسفر هذا النزاع عن سقوط نحو ٣٧٧ ألف قتيل، ٦٠٪ منهم نتيجة أسباب غير مباشرة مثل الجوع والأمراض القابلة للوقاية، إلى جانب نزوح داخلي لما يزيد عن ٤,٥ مليون شخص وهروب نحو ٣ ملايين إلى الخارج، مما جعل اليمن واحدة من أخطر مناطق النزوح على مستوى العالم. ويحتاج أكثر من ثلثي السكان إلى مساعدات إنسانية، بينما يعاني أكثر من ١٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. لقد فاقمت هذه الأزمة المظالم التاريخية مثل التهميش وانعدام المساواة في الوصول إلى الموارد، وحوّلت اليمن من دولة فقيرة إلى كارثة إنسانية يعيش فيها الملايين تحت وطأة الحرمان وانعدام الأمن.

في هذا السياق، تُعتبر العدالة الانتقالية محوراً استراتيجياً في النقاشات السياسية والاجتماعية اليمنية، إذ يُنظر إليها كأداة مركزية لإنصاف الضحايا، وتعزيز المصالحة الوطنية، وترسيخ استقرار الدولة. انطلق هذا التقرير من تحليل السياق اليمني عبر مراجعة الأدبيات السابقة و٢٠ مقابلة نوعية مع ممثلين عن أربعة أحزاب سياسية، عشر منظمات مجتمع مدني، وستة من الضحايا. وقد حرص فريق البحث على تمثيل المواقف الرسمية للمكونات السياسية المختلفة، مع الإشارة إلى عدم تلقي استجابة مباشرة من المجلس الانتقالي الجنوبي.

أظهرت المقابلات التي تمت في إطار هذا التقرير إجماعاً واسعاً على أهمية العدالة الانتقالية كإطار شامل يضم أدوات متعددة، تشمل جبر الضرر، قول الحقيقة، الإنصاف والمصالحة، وضمان حقوق الضحايا، بما يسهم في تحقيق العدالة والاستقرار السياسي والاجتماعي. ومع ذلك، أشار ٩ من المشاركين إلى أن تنفيذ عملية شاملة للعدالة الانتقالية في الظروف الراهنة يتطلب شروطاً مسبقة، أهمها: التوصل إلى اتفاق سلام أو تسوية سياسية شاملة، واعتماد خطوات مرحلية مؤقتة تمهّد لمسار أكثر شمولية بعد تحقيق التسوية.

عبّر ممثل حزب المؤتمر الشعبي العام عن موقفه قائلاً: «لا بد من الالتزام بإحلال السلام كي تتحقق العدالة الانتقالية»، وهو موقف تبنته أيضاً قيادات من التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والتجمع اليمني للإصلاح. في المقابل، شدد الحزب الاشتراكي اليمني على ضرورة أن ترافق مناقشات العدالة الانتقالية مسار السلام منذ بدايته. وعلى الرغم من صعوبة التوصل إلى اتفاق سلام شامل حالياً، فقد أبدى المشاركون تقديرهم للجهود المبذولة عبر لجنة المصالحة والعدالة الانتقالية التابعة للمجلس الرئاسي، باعتبارها الإطار المؤسسي الأقرب لاحتضان مسار العدالة الانتقالية في المرحلة الراهنة.

وأجمع الأحزاب السياسية الأربعة التي تم مقابلتها لهذه التقرير إلى أن الخطوة الأكثر واقعية في هذه المرحلة تتمثل في: تعزيز التوعية المجتمعية بمفهوم العدالة الانتقالية. مناقشة وتطوير مسودة القانون المقترح بما يضمن انخراط الفاعلين السياسيين والمجتمعيين بذلك. خلق رأي عام مساند يمهّد الطريق لمستقبل أكثر قبولاً لممارسات العدالة الانتقالية. لكنّ هذه الجهود تبقى، وفقاً لجميع الأطراف، مرتبطة بتأجيل التطبيق الفعلي إلى حين توفر الظروف السياسية والأمنية الملائمة.

كما برزت العدالة كأحد المطالب الجوهرية خلال احتجاجات ٢٠١١، وانعكس ذلك في المبادرة الخليجية التي أسست مؤتمر الحوار الوطني عام ٢٠١٣، والذي أنشأ فريق عمل خاصاً بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. ومع ذلك، ترك المؤتمر إرثاً متضارباً وأثار أسئلة مستمرة حول ما إذا كان ينبغي أن تكون العدالة جزءاً متكاملاً من عملية الانتقال السياسي أو مساراً منفصلاً موازياً. كما أظهرت المقابلات إدراكاً واسعاً لوجود توترات بين مساري السلام والعدالة، حيث قد لا تتطابق التوجهات المرتبطة بكل منهما دائماً. ورغم تقدير المشاركين لمساهمات مؤتمر الحوار الوطني في مجال حقوق الإنسان، أعربوا عن شكوكهم تجاه قانون الحصانة الممنوح للرئيس السابق علي عبدالله صالح وأعضاء حكومته، باعتباره عائقاً أمام المساءلة ويقوض ثقة الضحايا بالعملية.

وفيما يتعلق بالعدالة الجنائية أظهرت الأحزاب السياسية في مواقفها قدرًا من الحذر تجاه المساءلة الجنائية. فهي تؤكد على مبدأ عدم الإفلات من العقاب كركيزة أساسية للعدالة الانتقالية، لكنها في الوقت نفسه تشدد على أن تُطبَّق هذه المساءلة ضمن شروط محددة، بحيث لا تتحول إلى أداة للانتقام السياسي أو لتأجيج الصراعات. ويجب أن تُدار العملية بطريقة متوازنة تضمن إنصاف

الضحايا، مع الحفاظ على فرص المصالحة الوطنية وإرساء أسس استقرار الدولة المستقبلية.

أبرز النتائج:

إجماع واسع بين المشاركين على أهمية العدالة الانتقالية كإطار شامل يضم أدوات متعددة مثل: جبر الضرر، قول الحقيقة، الإنصاف، المصالحة، وضمان حقوق الضحايا.

- **شروط مسبقة للتنفيذ**: أكّد معظم المبحوثين أنّ تطبيق عدالة انتقالية شاملة في الظروف الراهنة يتطلب التوصل أولاً إلى اتفاق سلام أو تسوية سياسية شاملة، مع تبني خطوات مرحلية قابلة للتنفيذ في المدى القصير.
- **تباين المواقف حول نقطة الانطلاق الزمنية للعدالة الانتقالية؛** إذ ركّز الحزب الاشتراكي على ما بعد حرب ١٩٩٤، بينما دعا الناصريون إلى شمول مختلف المراحل منذ الستينيات، واعتبر الإصلاح أن ١٩٩٤ هي الأنسب لبناء ذاكرة وطنية مشتركة.
- **الضحايا في قلب العملية**: أجمع المشاركون على ضرورة أن تتمحور أي عملية عدالة انتقالية مستقبلية حول الضحايا، بما يشمل تمثيلهم الفعّال في تصميم الآليات، والاعتراف بانتهاكاتهم، وتعويضهم مادياً ومعنوياً، وتوفير دعم نفسي واجتماعي خصوصاً للأطفال والشباب.
- **العدالة الجنائية:** تباينت التفضيلات بين المحاكم الوطنية، الدولية، والمختلطة، مع تشديد الأحزاب على تجنّب تسييس المساءلة وتحويلها إلى أداة انتقامية.
- **إصلاح مؤسسي:** شدّد غالبية المشاركين على أن إصلاح قطاع العدالة واستعادة استقلال القضاء شرط أساسي لنجاح العدالة الانتقالية وضمان عدم تكرار الانتهاكات.
- **السلام والعدالة متلازمان:** رأت منظمات المجتمع المدني أن السلام والعدالة يجب أن يسيرا معاً لا أن يُقدَّما كخيارات متعاقبة أو متعارضة، ودعت إلى إدراج قضايا الضحايا وحقوق الإنسان في صلب المفاوضات السياسية الجارية.
- **الصحة النفسية والاجتماعية:** شدد جميع المشاركين (٢٠ شخصًا) على أن الإنصاف لا ينبغي أن يقتصر على التعويضات المادية، بل يجب أن يشمل أيضًا الدعم النفسي والاجتماعي. فقد اعتُبر التعامل مع الصدمات النفسية الناتجة عن الحرب شرطًا أساسيًا لفهم المظالم غير الملموسة التي تركت ندوبًا عميقة في المجتمع.

3. مدخل مفاهيمي حول العدالة الانتقالية وموقعها في عمليات التفاوض

عندما ينتهي الصراع العنيف أو تنهار أي دولة شمولية قاسية، يجب على كل من الجناة والضحايا إعادة التعايش معا في مجتمعاتهم. وقد يكون هذا صعبًا إلى حد بعيد، عندما يكون الطرفان جيرانا أو أفراد جماعة واحدة. إن الأعداد الهائلة للمشاركين في العنف، والتصورات المختلفة لمنً هم على حق أو من هم على خطأ، ووجود مؤسسات الدولة المتعثرة، تجعل السعي لتحقيق العدالة والمصالحة أمرًا معقدًا جدًا. ومع ذلك، من المهم أن يكون لدينا بعض الوسائل التي يمكن من خلالها الاعتراف بالجرائم التي ارتكبت في مرحلة الصراع العنيف. غالبًا ما ينشئ المجتمع الدولي بالعمل مع الحكومات والمجتمع المدني محاكم أو لجانا مؤقتة، لتوفير قدر من الإحساس بالعدالة للضحايا، والشروع في عملية تعاف طويلة الأمد. ومن هنا تأتي العدالة الانتقالية كأداة أساسية لمعالجة آثار النزاعات الداخلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الناتجة عن الحروب والنزاعات المسلحة. **وتهدف العدالة الانتقالية** إلى إعادة بناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع من خلال تعويض الضحايا، وجبر الضرر، وتحقيق المصالحة الوطنية، إضافة إلى **معالجة الأضرار النفسية والاجتماعية** الناجمة عن فترات طويلة من المعاناة والاضطهاد. كما تُعتبر العدالة الانتقالية عنصرًا جوهريًا في مراحل الانتقال من الأنظمة القمعية إلى نظم ديمقراطية، إذ توفر إطارًا للمساءلة والمحاسبة، وتحدّ من ثقافة الانتقام، وتسهم في إصلاح الأوضاع المنهارة بما يعزز العدالة الشاملة في المجتمع.

في السياق اليمني، مرّت البلاد على مدار العقود الماضية بسلسلة من النزاعات المسلحة شملت مناطق الشمال والجنوب، وأسفرت عن انتهاكات جسيمة بحق المدنيين. فقد شهد اليمن قبل الوحدة في ١٩٩٠ نزاعات مستمرة بين الأطراف السياسية والعسكرية في الشمال والجنوب، تلتها حرب صيف ١٩٩٤ التي عمّقت الانقسامات الداخلية وزادت من الانتهاكات. وبعد احتجاجات ٢٠١١ التي أطاحت بنظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح، اندلعت جبهات القتال الداخلية، تزامنًا مع الضربات الجوية للتحالف العربي منذ ٢٦ مارس/آذار ٢٠١٥، عقب سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) على صنعاء وعدد من المحافظات في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤. **تجعل هذه الخلفية النزاعية المعقدة** من تطبيق العدالة الانتقالية في اليمن تحديًا كبيرًا، نظرًا للآثار المدمرة للنزاعات المتسلسلة على النسيج الاجتماعي والسياسي، والتي أدت إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية وانهيار

المؤسسات القضائية والرقابية، ما جعل حقوق المدنيين عرضة للانتهاكات المستمرة دون أي مساءلة حقيقية. إن **غياب الاستقرار المؤسسي والمحاسبة المستمرة** قد رسخ حالة من الظلم المستمر، مما يضيف ضغوطًا إضافية على عملية السلام في البلاد. ومن ثم، تمثل العدالة الانتقالية في اليمن ضرورة استراتيجية لتقديم آليات فعّالة للمصالحة الاجتماعية، وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، فضلاً عن تعويض الضحايا وجبر الأضرار، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، لا سيما القضائية والرقابية. **ومع ذلك، فإن استمرار النزاع السياسي والعسكري** وغياب توافق سياسي شامل يشكلان عقبات جوهرية أمام تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بشكل فعّال، الأمر الذي يعقد جهود بناء السلام ويطيل أمد معاناة المواطنين الذين يفتقرون إلى العدالة والمساءلة الحقيقية.

3.1. المكونات الأساسية للعدالة الانتقالية

- **الحق في معرفة الحقيقة:** يشمل الكشف عن الحقائق المتعلقة بالانتهاكات، وتحديد المسؤولين عنها، وتوثيق الأحداث التاريخية. غالبًا ما يتحقق ذلك عبر لجان التحقيق أو لجان الحقيقة التي تجمع الشهادات والأدلة لتقديم رواية شاملة للماضي.
- **الحق في العدالة (المساءلة):** يتعلق بمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، سواء عبر المحاكم الجنائية الوطنية أو الدولية، أو عبر آليات العدالة البديلة، بهدف كسر ثقافة الإفلات من العقاب وترسيخ سيادة القانون.
- **الحق في جبر الضرر:** يهدف إلى تعويض الضحايا عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بهم، ويشمل التعويض المالي، إعادة التأهيل الجسدي والنفسي، إعادة الممتلكات، الاعتذار الرسمي، وتخليد الذكرى.
- **ضمانات عدم التكرار:** تهدف إلى منع تكرار الانتهاكات المستقبلية من خلال إصلاح المؤسسات (مثل القطاع الأمني والقضائي)، مراجعة القوانين، تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وبناء مؤسسات ديمقراطية شفافة وخاضعة للمساءلة.
- **المصالحة:** تمثل عملية إعادة بناء الثقة والنسيج الاجتماعي المتضرر، وتمكين المجتمعات من التعايش السلمي رغم آلام الماضي. ولا تعني المصالحة نسيان الانتهاكات، بل غالبًا ما تتضمن حوارات مجتمعية ومبادرات لبناء السلام.

3.2. التحديات في إدماج العدالة الانتقالية في التفاوض

تواجه جهود إدماج العدالة الانتقالية في مفاوضات السلام باليمن مجموعة من التحديات المعقدة والمتشابكة. فقد أفرزت سنوات الحرب واقعًا سياسيًا وأمنيًا شديد التعقيد، يتمثل في تعدد القوى المسلحة المتنافسة، وتباين أيديولوجياتها، وتشابك مصالحها المدعومة بأجندات خارجية. ورغم الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة وما تبعها من جولات تفاوضية محدودة الطابع، ما تزال قضايا المساءلة، وجبر الضرر، وحقوق الضحايا غائبة عن صلب المفاوضات السياسية.

إن تهميش ملف العدالة الانتقالية لا يؤدي فقط إلى تعطيل مسار العدالة، بل يفاقم أيضًا الأزمة الإنسانية ويعمّق الانقسامات المجتمعية، مما يجعل تحقيق مصالحة وطنية شاملة وسلام مستدام أمرًا أكثر صعوبة وتعقيدًا. وعلى الرغم من أهميتها الجوهرية، يظل إدماج العدالة الانتقالية في عمليات التفاوض محفوفًا بجملة **من التحديات الرئيسية، أبرزها بحسب الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تم مقابلتها لهذه الورقة البحثية:**

- **أولوية السلام على العدالة:** غالبًا ما يركز المفاوضون على تحقيق اتفاق سلام سريع، حتى وإن كان ذلك على حساب قضايا العدالة. هذا التوجه يؤدي إلى تأجيل، أو في بعض الأحيان إغفال، مسائل المساءلة والإنصاف.
- **مقاومة الأطراف المتورطة:** تميل الأطراف الضالعة في الانتهاكات إلى رفض إدماج العدالة الانتقالية في العملية التفاوضية، خوفًا من المساءلة أو فقدان النفوذ السياسي والعسكري.
- **تعقيد القضايا:** تتسم قضايا العدالة الانتقالية بدرجة عالية من التعقيد، وتتطلب خبرة قانونية وحقوقية متخصصة. في المقابل، قد يفتقر المفاوضون إلى المعرفة الكافية أو القدرة على التعامل مع هذه القضايا بفعالية.
- **غياب الثقة:** يسود انعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة، مما يجعل من الصعب التوصل إلى تفاهمات حول قضايا حساسة مثل المساءلة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار.

ورغم هذه التحديات، أظهرت التجارب الدولية أن إدماج العدالة الانتقالية في المفاوضات لا يُضعف عملية السلام، بل على العكس، يسهم في تعزيز قوتها واستدامتها، ويهيئ لبناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافًا.

3.3. نماذج من التجارب الدولية في إدماج العدالة الانتقالية في المفاوضات

تجربة كولومبيا: تُعد تجربة كولومبيا من أبرز النماذج الناجحة في إدماج العدالة الانتقالية في عمليات التفاوض. فقد تضمن اتفاق السلام الموقع مع حركة «فارك» عام ٢٠١٦، نظامًا شاملاً للعدالة الانتقالية، يشمل محكمة خاصة للسلام، ووحدة للبحث عن المختفين، ولجنة للحقيقة والمصالحة وعدم التكرار. هذا النهج الشامل ساعد في بناء الثقة بين الأطراف وضمان حقوق الضحايا.[1]

تجربة أيرلندا الشمالية: في اتفاقية الجمعة العظيمة (١٩٩٨)، تم إدماج عناصر من العدالة الانتقالية، وإن كان بشكل محدود. تضمنت الاتفاقية إطلاق سراح السجناء السياسيين، وإصلاح الشرطة، وإنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان. وعلى الرغم من عدم وجود لجنة حقيقة رسمية، فقد ساهمت هذه العناصر في تحقيق سلام مستدام.[2]

تجربة جنوب أفريقيا: تُعد لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا نموذجًا رائدًا في العدالة الانتقالية. وقد تم إنشاؤها كجزء من عملية التفاوض للانتقال من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية. ركزت اللجنة على كشف الحقيقة والمصالحة، مع منح العفو المشروط لمن اعترف بجرائمه بالكامل.[3]

1 | الموقع الرسمي للولاية القضائية الخاصة بالسلام (jep)

2 | المصدر موقع الحكومة البريطانية (gov.uk)

3 | موقع الحكومة الجنوب أفريقية

الجزء الاول

النتائج الرئيسية من المقابلات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

4. النتائج الرئيسية من المقابلات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني اليمني

4.1. توصيات لعملية مستقبلية للعدالة الانتقالية والمساءلة طويلة الأمد في اليمن

أكد المشاركون في المقابلات على صعوبة تعزيز عملية العدالة الانتقالية في الظروف الراهنة، في ظل اليمن المتشرذم بسبب الانقسامات السياسية العميقة، والعقبات التي تواجه وقف إطلاق النار، ومسار السلام المتفاوض عليه، إضافة إلى القيود الأخرى المرتبطة بالواقع السياسي والأمني. وأوضح المشاركون أن العديد من الإجراءات المقترحة ستستغرق وقتًا طويلاً لتحقيق نتائج ملموسة ومكاسب سياسية. وقد قُسمت وجهات نظر المشاركين إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى تتعلق بالتوجهات التي ينبغي أن تُسهم في هيكلة العدالة الانتقالية المستقبلية في اليمن، أما المجموعة الثانية فتركز على توصيات لتحقيق مساءلة طويلة الأمد. وتتمحور المجموعتان حول صياغة رؤية يمنية شاملة للعدالة الانتقالية بعد الصراع، قادرة على تحديد الأهداف والنتائج ذات الأولوية. ومن شأن هذه الرؤية أن تساعد الحكومة اليمنية والجهات الفاعلة الدولية في دعم أهداف المساءلة المتوسطة والطويلة الأمد، كما تعتبر ضرورية لتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني اليمنية على المناصرة وبناء برامج مساءلة وعدالة مستدامة وفعّالة.

4.1.1. توجيهات لعملية العدالة الانتقالية في اليمن

عند سؤال المشاركين حول القضايا التي ينبغي أن توجه عملية مستقبلية للعدالة الانتقالية في اليمن، تم تحديد عدة عناصر رئيسية:

- **نهج يتمحور حول الضحايا**

أبرز المشاركون أهمية أن ترتكز العملية المستقبلية للعدالة الانتقالية على الضحايا، إذ يجب أن تدعم الإجراءات إشراك مجموعات الضحايا وجمعياتهم في عمليات الحوار والمشاركة.[4] واعتبر المشاركون أن دور الضحايا مركزي في تصميم وإنشاء آليات المساءلة والإنصاف المستقبلية في اليمن، بما يضمن تمثيل أصواتهم واحتياجاتهم الفعلية.

4 | إيول سياز : «The place of reconciliation in transitional justice» المركز الدولي للعدالة الانتقالية ورقة توجيهية

قول الحقيقة: رأى المشاركون ضرورة التمييز بين قول الحقيقة، وتوثيق الانتهاكات المرتكبة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبين أعمال المساءلة الموجهة لتحديد مسؤولية الجناة ومحاسبتهم. وعلى الرغم من أن قول الحقيقة قد يسهم في هذه الأهداف، فإن تركيزه الأساسي يجب أن يكون على الاعتراف العام بالانتهاكات وبمعاناة الضحايا.

الإنصاف: اعتُبر الإنصاف عنصراً أساسياً في نهج يتمحور حول الضحايا. وأوضح ٢٠ من المشاركين أن الإنصاف يشمل التعويضات المالية، لكنه لا يقتصر عليها، إذ يجب أن يبدأ بالاعتراف بالانتهاكات أو الإساءات التي تعرض لها الضحايا، كشرط أساسي قبل اتخاذ أي تدابير تعويضية أخرى.

دعم الصحة العقلية: أشار عدد كبير من المشاركين إلى ضرورة أن تتضمن خيارات الإنصاف الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا. كما اعتُبرت الصحة العقلية حاجة عامة في اليمن نتيجة النزاع المستمر. وأبدى بعض المشاركين مخاوف خاصة بشأن تأثير الانتهاكات على الأطفال، ودعوا إلى اعتبار الأطفال والشباب كفئات خاصة ضمن المشاورات المستقبلية لتصميم آليات الإنصاف، بما يضمن تلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية بشكل مناسب.

» عمليات المساءلة الجنائية

لم يُبدِ المشاركون في المقابلات تفضيلاً قاطعًا لآلية قضائية محددة فيما يتعلق بالمساءلة الجنائية. فقد طُرحت عدة خيارات تراوحت بين المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية، إضافةً إلى مقترحات بآليات قضائية بديلة. ورغم هذا التباين، اتفق معظم المشاركين على أن أي خيار لن يكون قابلاً للتنفيذ ما لم يُدعَم بجهود منهجية لتعزيز الوعي القانوني ورفع المعرفة الفنية لدى مختلف الفاعلين، بما يمكّن اليمنيين من فهم البدائل المتاحة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الأنسب لواقعهم.

| أما على مستوى الأحزاب السياسية، فقد أظهرت مواقفها قدرًا من الحذر تجاه المساءلة الجنائية. فهي تؤكد على مبدأ عدم الإفلات من العقاب كركيزة أساسية للعدالة الانتقالية، لكنها في الوقت نفسه تشدد على أن تُطبَّق هذه المساءلة ضمن شروط محددة، بحيث لا تتحول إلى أداة للانتقام السياسي أو لتأجيج الصراعات. ويجب أن تُدار العملية بطريقة متوازنة تضمن إنصاف الضحايا، مع الحفاظ على فرص المصالحة الوطنية وإرساء أسس استقرار الدولة المستقبلية.

» **الإصلاح المؤسسي**

لقد قلّص النزاع المسلح المستمر بشكل كبير القدرة الحالية لنظام العدالة في اليمن على تعزيز المساءلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، فإن المخاوف المتعلقة باستقلالية القضاء وقدرة المحاكم على تحقيق العدالة بطريقة نزيهة كانت قائمة حتى قبل اندلاع النزاع الحالي. ويضاف إلى ذلك وجود تعارضات بين قوانين موضوعية وإجرائية متعددة والمعايير الدولية.

| وبحسب آراء المشاركين، يُعد الإصلاح المؤسسي مكونًا رئيسيًا لجهود العدالة الانتقالية في اليمن. ويرون أن تطبيق إجراءات الإصلاح المؤسسي الشامل يمكن أن يسهم بشكل جوهري في تعزيز قدرة المؤسسات العامة اليمنية على قيادة وتنفيذ الجهود المستقبلية في مجال العدالة الانتقالية بالمستوى المطلوب والكفاءة اللازمة.

4.1.2. توصيات لمساءلة طويلة الأمد في اليمن

يلعب المجتمع المدني اليمني دورا حاسما في المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن، ومع ذلك، يبقى بحاجة إلى التزام ودعم المجتمع الدولي للقيام بمساءلة أعمق مثل التحقيقات وتوسيع نطاق عمل التوثيق ليشمل قضايا وأنماط جديدة مثيرة للقلق. فيما يلي مجموعة من الخطوات الأساسية للتأسيس المساءلة مستدامة وطويلة الأمد في اليمن بناء على مخرجات المقابلات.

» **دعم منظمات المجتمع المدني اليمنية لتوسيع نطاق توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني**

بالنسبة الى غالبية المنظمات المشاركة التي تمت مقابلتها، وكذلك الأحزاب السياسة، يساعد عمل التوثيق في تحديد الانتهاكات وأنماط الاساءات، ويساهم بالتالي في فهم النزاع في اليمن بشكل أوسع.

نظراً إلى أن العمل الذي تقوم به منظمات حقوق الإنسان اليمنية قد يؤدي إلى حث آليات دولية لبدء التحقيق في قضايا معينة، فمن الضروري دعم المنظمات اليمنية للقيام بأعمال التوثيق وتوسيع نطاق القضايا المشمولة. ويعتبر هذا الدعم ضرورياً أيضًا لتصميم أدوات وطرق جديدة وذات صلة لجمع المعلومات.

واعتبرت المنظمات التي تمت مقابلتها ان دعم المجتمع الدولي والمانحين ضروري لتعزيز

قدرتها الفنية على القيام بأعمال التوثيق. كما أكد بعض الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات على أهمية دعم المجتمع الدولي للقيام بعمل أعمق يركز على المساءلة.

» **دعم جهود منظمات المجتمع المدني اليمنية في جمع المعلومات والأدلة وحفظها وتحليلها**

لمعالجة النقص بين التوثيق والعمل الاستقصائي، يجب على الدول والمؤسسات المتعددة الأطراف ومجتمع المانحين دعم المنظمات اليمنية لتتمتع بالموارد الكافية، بما في ذلك القدرات والتكنولوجيا لإجراء تحقيقات معمقة وجمع المعلومات والأدلة وحفظها وتحليلها على المستوى اللازم من أجل مشاركة فعالة في مختلف المنتديات القضائية.

4.2. تحديات العدالة الانتقالية في اليمن

4.2.1. عدد كبير من الفاعلين

اتجهت معظم التعليقات الواردة خلال المقابلات إلى التركيز على الأطراف اليمنية المتورطة في النزاع، وهو ما يبرز التحديات الجوهرية المرتبطة بتصميم آلية مساءلة وإنصاف شاملة. إذ يجب أن تأخذ هذه الآلية في الاعتبار نطاقًا واسعًا من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات المسلحة الحكومية وغير الحكومية، اليمنية وغير اليمنية، بالإضافة إلى الجهات العامة والخاصة التي تساهم من خلال معاملاتها المالية وعملياتها التجارية في تصعيد العنف، وزيادة أعداد الضحايا المدنيين، والتسبب في الدمار الواسع في البنية التحتية للبلاد.

4.2.2. تأثير الصراع اليمني على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

استنادًا إلى الأفكار التي عبّر عنها المشاركون، يمكن أن يسهم الفهم الأوسع للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للصراع في اليمن في وضع هذه القضايا ضمن نطاق الضرر القابل للتقاضي. كما أن هذا الفهم قد يُسهم في تصميم عمليات إنصاف فعّالة وتحديد خيارات التعويض المناسبة للضحايا. **ولكي يصبح ذلك ممكنًا**، ينبغي على مجتمع المانحين والدول والمنظمات الدولية استثمار الوقت والموارد في تطوير أدوات وأساليب منهجية لجمع البيانات حول التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للحرب. ويُعد هذا الاستثمار

أساسيًا لدعم التأسيس المستقبلي لخيارات الإنصاف والتعويضات وضمان مواءمتها مع الاحتياجات الفعلية للضحايا.
أثارت المقابلات تساؤلات جوهرية حول أبعاد عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحول طبيعة الانتهاكات التي يمكن اعتبارها قابلة للتقاضي ضمن إطار العدالة الانتقالية. وقد شدّد غالبية المشاركين على أن هذا الإطار ينبغي أن يتجاوز الانتهاكات الفردية المباشرة ليشمل أيضًا قضايا الضرر الاجتماعي والاقتصادي الناتج عن النزاع المطوّل، وما خلّفه من آثار تراكمية على البنية التحتية الحيوية وسبل العيش. **ومن أبرز الأمثلة التي أوردها المشاركون: تفاقم معدلات الفقر، فقدان الوظائف والرواتب، تراجع فرص التعليم، والنقص الحاد في خدمات الرعاية الصحية والدعم الاجتماعي.**

4.2.3. السلام مقابل العدالة

أكّد عدد من المشاركين في المقابلات على الحاجة الملحّة إلى تعزيز التنسيق بين مفاوضات السلام الجارية وجهود المساءلة وإنصاف الضحايا. فبرأيهم، فإن تجاهل هذه الروابط قد يقوّض فرص تحقيق مصالحة وطنية حقيقية ويُضعف أسس السلام المستدام في اليمن. **وشدد المشاركون على ضرورة** أن تحظى قضايا الضحايا بتمثيل أوضح وأقوى ضمن مسارات التفاوض، ليس بغرض تحويل المفاوضات إلى ساحة لعرض المظالم، وإنما لضمان أن تكون عملية السلام أكثر شمولاً وارتباطًا بمبادئ المساءلة والإنصاف. **كما أظهرت المقابلات محدودية** وعي العديد من المشاركين بالإمكانات المتاحة أمام مجموعات الضحايا والمجتمعات المتضررة للمساهمة في العمليات التي يقودها مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن.

الجزء الثاني

تحليل المقابلات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني

5. تحليل المقابلات مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني اليمني

5.1. العدالة الانتقالية في حوارات الأحزاب

لا تزال الحوارات بين الأحزاب والهيئات اليمنية تركّز في جوهرها على تخفيف حدة الصراع أكثر من انخراطها الجاد في مناقشة قضايا العدالة الانتقالية.

وحتى الآن، لم تتبلور تفاهمات سياسية ذات مصداقية حول كيفية إدارة هذه المرحلة، إذ يُجمع ممثلو الأحزاب السياسية على أن إطلاق عملية انتقالية حقيقية يستحيل في ظل غياب دولة فاعلة ومؤسسات قوية.

| ويرتبط هذا العجز ارتباطاً وثيقاً بالجدل القائم حول طبيعة النظام السياسي القادم، وما إذا كان اليمن سيتجه نحو دولة موحّدة، أو فيدرالية، أو حتى انفصالية.

وبناءً على ذلك، فإن أي معالجة لملفات العدالة الانتقالية لا يمكن أن تكون ذات جدوى من دون تأسيس مؤسسات دولة مستقرة وشرعية.

في هذا السياق، يرى التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري أن فتح ملفات الماضي في ظل بيئة سياسية وأمنية هشة قد يفضي إلى مخاطر جدية، على رأسها تصاعد الانتقام وتجدد دوامة الاقتتال. ويستشهد الحزب بالتجربة العراقية باعتبارها نموذجاً تحذيرياً يبرز **خطورة الشروع في مسارات عدالة انتقالية قبل تماسك مؤسسات الدولة.**

| يفضّل الناصريون الإبقاء على النقاشات في إطار تمهيدي وتشاوري، مع تأجيل التطبيق العملي لحين استقرار الأوضاع الداخلية.

أما حزب التجمع اليمني للإصلاح فيرى أن طرح مشروع وطني للعدالة الانتقالية في الظروف الراهنة يكاد يكون غير ممكن. فغياب الدولة الموحدة، واستمرار النزاع المسلح، وتعدد مراكز القوى العسكرية الخارجة عن إطار الدستور والقانون، كلها عوامل تجعل من تشكيل هيئة وطنية معنية بالعدالة الانتقالية مهمة مؤجلة وغير قابلة للتنفيذ في المرحلة الحالية.

فيما أوضح ممثل حزب المؤتمر الشعبي العام، أن لجنة العدالة الانتقالية في هيئة التشاور اعتمدت مقاربة تضع المصالحة في المقدمة باعتبارها مدخلًا لتهيئة الأرضية السياسية والاجتماعية، دون أن يعني ذلك إغفال مسار العدالة الانتقالية.

ولتحقيق ذلك، جرى إعداد مصفوفة عمل شاملة تضمنت حوارًا موسعًا مع الأحزاب السياسية، منظمات المجتمع المدني، السلطات المحلية، إضافة إلى الضحايا أنفسهم. كما شمل التصور إطلاق حملات مصالحة مجتمعية تبدأ من القرى والمديريات وتمتد تدريجيًا وصولًا إلى المستوى الوطني.

من منظور أشمل، تشير مختلف الأحزاب السياسية التي تم مقابلتها إلى أن الخطوة الأكثر واقعية في هذه المرحلة تتمثل في:

- تعزيز التوعية المجتمعية بمفهوم العدالة الانتقالية.
- مناقشة وتطوير مسودة القانون المقترح بما يضمن انخراط الفاعلين السياسيين والمجتمعيين بذلك.
- خلق رأي عام مساند يمهّد الطريق لمستقبل أكثر قبولاً لممارسات العدالة الانتقالية.
- لكنّ هذه الجهود تبقى، وفقاً لجميع الأطراف، مرتبطة بتأجيل التطبيق الفعلي إلى حين توفر الظروف السياسية والأمنية الملائمة.

5.2. معلومات عن العدالة الانتقالية في اليمن

5.2.1. آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول إرث مؤتمر الحوار الوطني «هناك معرفة بإمكانها أن توجه العدالة الانتقالية في اليمن.»

أظهرت آراء ١٥ من المشاركين في المقابلات أن التحديات التي واجهها مؤتمر الحوار الوطني يمكن أن تشكّل مرجعًا مهمًا لتوجيه العمليات المستقبلية وتجنب تكرار المآزق السابقة. وقد برزت أربع مجموعات رئيسية من الملاحظات خلال النقاشات، كان أبرزها قانون الحصانة الصادر عام ٢٠١٢، والذي وفّر حماية للرئيس السابق علي عبدالله صالح ومعاونيه من الملاحقة القضائية عن الجرائم والانتهاكات المرتكبة خلال فترة حكمه التي امتدت ٣٣ عامًا.

| بحسب أحد المشاركين من تعز، فقد أعاق هذا القانون جهود العدالة الانتقالية منذ بدايتها، وخلق عقبات جدّية أمام تطبيقها، مؤكدًا أن أي قانون مستقبلي للعدالة الانتقالية يجب أن يشمل «جميع الجرائم والانتهاكات وجميع الجناة» دون استثناء.

كما عانى مؤتمر الحوار الوطني من عقبات داخلية حالت دون تحقيق الأهداف المرسومة له

في إطار المبادرة الخليجية،[5] إذ فشل في تحقيق مصالحة وطنية حقيقية نتيجة الانقسامات الحادة والنزاعات التاريخية.

| أشارت إحدى المشاركات من صنعاء إلى أن الأحزاب السياسية هيمنت على معظم النقاشات، متسائلة: «ما هي المساحة المتبقية لنا نحن الشباب؟».

| فيما رأت مشاركة أخرى من تعز أن بعض نتائج المؤتمر كانت إيجابية، لكن إقصاء بعض الفئات من المشاركة الفاعلة أضعف العملية وأفقدها شموليتها.

وغالبًا ما انشغلت النقاشات داخل فرق العمل بالجدالات حول المظالم التاريخية أو الإجراءات الشكلية المتعلقة بصياغة الدستور وقواعد التصويت، بدلًا من معالجة القضايا الجوهرية.

إضافة إلى ذلك، كشف عدد من المشاركين عن ضعف الفهم المشترك لبعض المفاهيم المركزية المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمصالحة، وهو ما أدى إلى خلافات متكررة حول نطاق القضايا الواجب معالجتها.

فقد أشار أحد المشاركين من صنعاء إلى أن الانقسام تمحور حول سؤال أساسي: أي صراع يجب أن يشمله قانون العدالة الانتقالية؟، هل هو صراع ١٩٦٢ أم النزاعات اللاحقة؟ ونتيجة لذلك، ركزت بعض المجموعات على مظالمها الخاصة وأقصت غيرها.

وزادت الأمور تعقيدًا الأطر الزمنية الضيقة التي فُرضت لاتخاذ القرارات، حيث اعتبرها المشاركين غير واقعية في ظل تعقيد القضايا المطروحة، وكان من الأجدى منح وقت أطول للوصول إلى تفاهمات مشتركة حول المفاهيم والمصطلحات.

ومع ذلك، لم تخلُ التجربة من إيجابيات، حيث أشاد بعض المشاركين بالجهود المبذولة لزيادة الوعي من خلال الاستفادة من تجارب دولية سابقة، والتدريبات التي نُظمت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ بدعم من الأمم المتحدة وشركائها لتعزيز قدرات المجتمع المدني في مجال العدالة الانتقالية والمصالحة. كما أشارت مشاركة من صنعاء إلى أن هذه الجهود ساعدت على ترسيخ فهم أعمق للمفاهيم المرتبطة بالعدالة الانتقالية والعمليات السياسية والديمقراطية.

---

5 | حدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قرارة ٢٠٥١ (٢٠١٢) مجالات التركيز للمرحلة الثانية من عملية الانتقال السياسي في اليمن، والتي تضمنت عقد مؤتمر حوار وطني وفقا الآليات التنفيذ المحددة في مبادرة مجلس التعاون الخليجي كما دعا المجلس إلى التحقيق شامل ومستقل ونزيه في الانتهاكات المزعومة التي ارتكبت خلال الاحتجاجات التي حصلت في العاصمة صنعاء وفي أجزاء أخرى من اليمن في العام ٢٠١١، بما يتوافق مع المعايير الدولية للمزيد مراجعة: https://press.un.org/en/٢٠١٢/sc١٠٦٧٢.doc.htm

لكن على الجانب الآخر، رأى بعض المشاركين أن بنية مؤتمر الحوار الوطني نفسها ساهمت في فشله، إذ عمّقت الانقسامات بين معسكر الرئيس هادي وخصومه، وتعرّضت وسائط الإعلام للتسييس من قبل الأحزاب دون وجود آليات رقابية مستقلة للحد من ذلك.
وهنا برزت دعوات متكررة إلى تعزيز حيادية منظمات المجتمع المدني باعتبارها الأقدر على القيام بدور المراقب المستقل. وفي خلاصة الدروس المستفادة، شدّد المشاركون على أن التجربة تحمل عبرًا مهمّة للعمليات المستقبلية.

| أوصت إحدى المشاركات من عدن بضرورة مواصلة العمل الذي بدأه مؤتمر الحوار الوطني، مع التركيز على جانبين رئيسيين: أولاً، ضمان تمثيل أوسع للضحايا والمجتمعات المتضررة في النقاشات، وثانيًا، بلورة رؤية يمنية جامعة للمساءلة والإنصاف والعدالة الانتقالية.

| وأكد مشارك من صنعاء أن التعامل الجاد مع قضايا الماضي شرط أساسي لتجنب إعادة إنتاج دورات جديدة من الصراع والعنف والانتهاكات، وأن غياب رؤية يمنية واضحة بهذا الخصوص سيجعل أي تسوية هشة وقابلة للانهيار.

5.2.2. كيان للعدالة الانتقالية والإنصاف؟

طرح عدد من المشاركين فكرة إنشاء كيان وطني يقود عملية العدالة الانتقالية في اليمن. ورأوا أن نجاح مثل هذه الآلية يتطلب أن تنبثق المقترحات من القاعدة المجتمعية صعودًا إلى المستويات العليا، بما يضمن مشاركة واسعة واعتماد نهج تشاركي في صياغة الرؤى والخيارات المستقبلية. **وتضمنت المقترحات أن يضم هذا الكيان ممثلين** عن المجتمع المدني، جمعيات الضحايا، القضاة، الشيوخ، والقادة السياسيين، الشباب، والنساء. وأكد المشاركون أن القيادة تمثل سمة محورية لأعضاء هذا الكيان، على أن يمتلكوا خلفيات مهنية قوية، خبرات عملية، ومعايير أخلاقية صارمة كالحياد وعدم التحيز. **كما اعتبر المشاركون أن هذا الكيان** يمكن أن يضطلع بدور أساسي في إشراك الضحايا والفئات المتضررة في النقاشات الجماعية حول آليات المساءلة والإنصاف في للعدالة الانتقالية، والمساهمة في بناء مؤسسات الدولة المعنية وحشد الدعم العام لمخرجاته.
| أشارت إحدى المشاركات إلى أن المجتمع بحاجة إلى الاستعداد لمرحلة العدالة

الانتقالية، مؤكدة أن رفع مستوى الوعي بها يمثل خطوة جوهرية نحو كسب هذا الدعم.
وفي السياق ذاته، قدّم ١٦ مشاركًا مقترحات بإنشاء كيان مماثل يتولى قيادة عمليات التعويضات، وأوضحت إحدى منظمات الحديدة أن «الإنصاف صعب، مثلما أن الشفاء صعب. لقد حاولت الحكومة ولكن الأمر كان عسيرًا. فأي سلطة ستتولى هذه المسؤولية؟ هل ستكون محلية أم دولية؟ ومن سيقودها؟».
وبحسب المشاركين، ينبغي أن يتولى هذا الكيان مسؤولية تقديم التعويضات المالية وغير المالية للضحايا، وتوحيد معايير تحديدها بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. كما يفترض أن يعمل على معالجة السياسات ذات الصلة وتعزيز الأطر المرتبطة بولايته.
وأثيرت أيضًا هواجس مشتركة حول تكوين هذا الكيان مستقبلاً، حيث شدد المشاركون على ضرورة أن يضم أفرادًا ذوي مؤهلات علمية عالية، خبرات مهنية رصينة، ومعايير أخلاقية صارمة. كما دعوا إلى إنشاء آليات للتدقيق والمراجعة تضمن استقلالية الأعضاء وتحول دون وقوعهم في فخ المحاصصة الحزبية أو الفساد.

5.3. وجهات نظر الأشخاص الذين تمت مقابلتهم لهيكل العدالة الانتقالية في اليمن

5.3.1. نهج يراعي الضحايا

| بناءً على الآراء المشتركة بين غالبية الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، يجب أن تكون عملية العدالة الانتقالية في اليمن موجهة نحو الضحايا. وهذا يعني أنه يجب أن تراعي الخيارات الطويلة الأمد حق الضحايا في الإنصاف والتعويضات كما حقهم في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات.
ويجب أن تمنح العمليات المستقبلية دورا مركزيا للضحايا في صياغة الآليات وتنفيذها. تعتبر مشاركة الضحايا ضرورية لإحساسهم بالكرامة الإنسانية **فقد وصف الأشخاص الذين تمت مقابلتهم العدالة الانتقالية** على أنها عبور من الاستبعاد إلى الاشراك، ومن عدم الفعالية إلى الفعالية، ومن التخفي إلى عالم حيث يمكن للضحايا ممارسة السلطة والمطالبة بحقوقهم. **وعلى حد تعبير إحدى المشاركات من الحديدة، «يمكن للعدالة الانتقالية أن تشعر الناس بأنهم في صلب عالمهم، حتى ولو كان عالمهم الخاص، وأنهم يتمتعون بحقوق وواجبات، وبإمكانهم الابتكار».**

تجاهل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الصيغ الجاهزة التي لا تأخذ في عين الاعتبار مشاركة الضحايا في إنشاء العمليات والآليات. وأحد الأمثلة هو التعويض المقدم للضحايا دون الاعتراف المسبق بالخطأ و/ أو الانتهاكات المرتكبة، الذي اعتبره مجيبون عدة، أمراً «مسيئا» للضحايا.

قول الحقيقة:

أظهرت المقابلات مع ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والضحايا رؤيتين متمايزتين لمفهوم قول الحقيقة في سياق العدالة الانتقالية باليمن.

إفمن منظور الأحزاب السياسية، يرتبط قول الحقيقة أساسًا بـ الاعتراف بالخطأ والأذى الذي لحق بالضحايا. وقد عُدّ هذا الاعتراف بمثابة الخطوة الأولى نحو الإنصاف. إأوضح ممثل حزب الاشتراكي أن: «العملية تبدأ بقول الحقيقة، وهو إجراء لإنصاف الضحايا. بعد ذلك تأتي إمكانية العفو والمسامحة، ثم يمكننا التحدث عن التعويضات». إفيما أكدت قيادات سياسية أخرى أن أي تعويضات تُقدَّم للضحايا دون هذا الاعتراف تفقد قيمتها ولا تُسهم في بناء مصالحة حقيقية.

إأما من منظور منظمات المجتمع المدني والضحايا، فإن قول الحقيقة يُفهم باعتباره إثباتًا للوقائع وتوثيقًا لما حدث، أي «معرفة الحقيقة».

ويعني ذلك التركيز على إثبات مسؤولية الجناة من خلال التحقق من الحقائق، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بوصفه شرطًا أساسيًا لتحقيق المساءلة. وبالنسبة لهم، فإن «المساءلة ضرورية جدًا لكنها تحتاج إلى الحقيقة أولًا».

دور الضحايا في قول الحقيقة، تطرقت آراء المشاركين إلى دور الضحايا باعتبارهم فاعلين مباشرين في صياغة آليات قول الحقيقة من جهة، ومستفيدين أساسيين منها من جهة أخرى. فإشراك الضحايا بشكل حقيقي وهادف لا يقتصر على سماع أصواتهم، بل يمنحهم هوية فعّالة تسهم في إعادة بناء الثقة وضمان أن تجاربهم ومعاناتهم تصبح جزءًا من السردية الوطنية.

وأكد أحد المشاركين من عدن أن: «الاستماع إلى الضحايا يجعلنا نفكر في السلام، كما يجعلنا نفكر في كيفية نقل ما عانوه إلى جماهير أخرى».

ومن بين التوصيات التي برزت في هذا السياق:

- **تعزيز** التوعية الخاصة بالضحايا، من خلال أنشطة تهدف إلى رفع الوعي بالعدالة الانتقالية والحقوق، حيث شدد أحد المشاركين على أن: «بدون هذا الوعي، لن يتقدم الضحايا».

» **الاستفادة** من التجارب المقارنة في بلدان أخرى مثل المغرب، تونس، وجنوب إفريقيا، لتوجيه الجهود الوطنية في اليمن نحو آليات فعّالة لقول الحقيقة وضمان مشاركة الضحايا فيها.

الإنصاف: الكرامة كأساس للعدالة

آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول الإنصاف: «إن الكرامة أهم عنصر لوجود فعلي للإنصاف»

اتفق جميع المشاركين في المقابلات (٢٠ شخصًا) على أن الإنصاف يمثل عنصرًا جوهريًا في أي عملية عدالة انتقالية مستقبلية في اليمن، وأنه شرط أساسي لضمان مساءلة تراعي الضحايا وتعيد لهم كرامتهم. وقد أظهرت إجاباتهم تصورات متعددة لما يمكن أن يعنيه الإنصاف في السياق اليمني وما قد يترتب عليه عمليًا.

خطوات أساسية نحو تحقيق الإنصاف، تبلورت رؤى المشاركين حول ثلاث خطوات محورية:

» **الاعتذار** والإقرار بالخطأ كجزء مكمل للتعويض المالي.

» **رفض** الاكتفاء بالتعويض المالي بوصفه غير كافٍ لمعالجة المظالم واسعة النطاق.

» **تنويع** أشكال التعويض بحيث تشمل إجراءات اقتصادية واجتماعية، مثل: الرواتب، فرص العمل، التعليم، والرعاية الصحية.

معالجة التفاوتات الهيكلية، أثار بعض المشاركين تساؤلات جوهرية حول ضرورة أن تتناول تدابير الإنصاف التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تغذي دورات العنف والصراع في اليمن. ووفقًا لهذه الرؤية، يجب أن يحصل الضحايا على أكثر من مجرد اعتراف بمعاناتهم، بل ينبغي أن تُطرح إصلاحات هيكلية تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات.

الإنصاف غير المادي:

الصحة النفسية والاجتماعية، شدد جميع المشاركين (٢٠ شخصًا) على أن الإنصاف لا ينبغي أن يقتصر على التعويضات المادية، بل يجب أن يشمل أيضًا الدعم النفسي والاجتماعي.

فقد اعتُبر التعامل مع الصدمات النفسية الناتجة عن الحرب شرطًا أساسيًا لفهم المظالم غير الملموسة التي تركت ندوبًا عميقة في المجتمع.

| أوضح أحد المشاركين من تعز: «علينا النظر في الجوانب غير الملموسة مثل تأثير الصراع على الصحة العقلية لليمنيين».
| وأكدت مشاركة من مأرب أن: «مستوى الصدمة عميق، وسوف تستغرق عملية التعافي سنوات عدة، ويجب أن يبدأ العمل الآن».
الأطفال والفئات الخاصة من الضحايا، تطرق المشاركون أيضًا إلى الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، معتبرين أنها تندرج ضمن **فئتين أساسيتين:**

- العنف القائم على النوع الاجتماعي.
- تجنيد الأطفال.

وأشار ٢٠ مشاركًا إلى أن الأطفال، سواء كانوا ضحايا مباشرين أو أقارب ضحايا، يحتاجون إلى دعم نفسي مخصص كجزء من تدابير الإنصاف. ومن هذا المنظور، شدد بعض المشاركين على ضرورة أن تُعامل الأطفال والشباب كفئات خاصة من الضحايا، تستحق أكبر قدر من التمثيل والاهتمام ضمن آليات العدالة الانتقالية.
يتضح من هذه الآراء أن مفهوم الإنصاف في اليمن يتجاوز التعويض المالي ليشمل: **الاعتراف** بالخطأ والاعتذار للضحايا. **تقديم** تعويضات متنوعة مادياً واجتماعياً واقتصادياً. **تضمين** الدعم النفسي والاجتماعي كجزء أساسي من عملية الإنصاف. **الاهتمام** بالفئات الأكثر هشاشة، خاصة الأطفال والشباب.
وبذلك، يصبح الإنصاف أداة لإعادة بناء الكرامة الفردية والجماعية، ومعالجة الأسباب البنيوية للعنف، وإرساء دعائم مصالحة حقيقية ومستدامة.

5.3.2. العدالة الجنائية وعمليات المساءلة

آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بشأن الآليات القضائية: «إذا كان الشخص مسؤولاً، فيجب أن يُحاكم.»

كانت هناك مجموعة من أشكال الآليات القضائية التي يمكن أن تعالج الانتهاكات. فضلت أربعة من منظمات المجتمع المدني المشاركة المحاكم الدولية، ومنظمتين المحاكم المختلطة ورأت ثلاثة من المنظمات ان المحاكم الوطنية قد تكون فعالة. أما خيارات المشاركين التي لم تتمحور حول آلية قضائية محددة، فقد ركزت في بعض الأحيان على الغرض. واعتبر خمسة من المشاركين من الضحايا ان المساءلة الجنائية من الأغراض

الأساسية للآلية القضائية، ولكنهم لم يقدموا معلومات إضافية حول نوع الآلية التي يمكن أن تخدم هذا الغرض.

ميز المشاركون أيضًا بين الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام العدالة الوطني في العدالة الانتقالية على المدى الطويل وقدرته الحالية على التحقيق مع الجناة ومقاضاتهم. فقد تقلصت هذه القدرة بشدة بسبب النزاع المسلح الحالي في البلاد. ان الشكوك حول استقلالية القضاء بوجه السلطات السياسية في البلاد والقدرة على تحقيق العدالة بطريقة محايدة كانت موجودة حتى قبل النزاع.

وبالرغم من ان المشاركون اتفقوا بشكل عام على أنه «إذا كان الشخص مسؤولاً، فيجب ان يحاكم»، إلا أن وجهات النظر تشتتت عندما قوبلت بعوامل أخرى، مثل أنواع الانتهاكات وجنسية الجناة والاختصاص الزمنى. وقد يكون هذا نتيجة لأسباب عدة. فافتقر البعض من المشاركين إلى الإلمام بنقاط القوة والضعف للخيارات المختلفة المتاحة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من زيادة توافر خيارات الملاحقة القضائية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل عام، فإن الخيارات الحالية توفر إمكانيات محدودة لمتابعة المساءلة الجنائية المتعلقة بالنزاع اليمني.

| بينما اظهرت مواقف الأحزاب السياسية اليمنية الحزبية قدراً كبيراً من التباين، يتأثر بالمخاوف من تسييس العدالة الجنائية وتحويلها إلى أداة انتقام سياسي، وهو ما يستند إلى تجربة قانون العدالة الانتقالية لعام ٢٠١٢ الذي اعتُبر منحازاً.

الحزب الاشتراكي اليمني: يرى أن المساءلة الجنائية يجب أن تُطبق فقط في الحالات الاستثنائية، كمنع استمرار الانتهاكات أو عرقلة إنفاذ القانون. ويُفضل التركيز على آليات بديلة مثل الاستماع العلني للضحايا، واعتراف المنتهكين، والاعتذار لهم، في إطار عدالة تصالحية أكثر من كونها عقابية.

التجمع اليمني للإصلاح: يشدد على أن عدم الإفلات من العقاب ركيزة أساسية للعدالة الانتقالية. لكنه يطرح تساؤلات حول مدى استعداد الأطراف السياسية لقبول محاكمة قياداتها وأعضائها، مستشهداً بمنح الحصانة للرئيس السابق علي عبدالله صالح مقابل تسليم السلطة. **ويرى أن العدالة الانتقالية ممكنة عبر**:

إصلاح مؤسسات الدولة بشكل جذري. **حفظ** الذاكرة الوطنية من خلال التوثيق. **تعويض** الضحايا، بما يضمن جبر الضرر ومنع تكرار الانتهاكات.

التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري: يدعو إلى اعتماد مقاربة الاعتراف مقابل العفو، شريطة بقاء الحق الفردي للضحايا في اللجوء إلى القضاء. ويركز على إصلاح شامل لمؤسسات الدولة، وخاصة:

استقلالية القضاء. إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والإدارية. **تطهير** المؤسسات من المتورطين في الانتهاكات. **إعادة** التدريب وفق مبادئ حقوق الإنسان وتحديث القوانين لمنع التسييس.

المؤتمر الشعبي العام: يعتبر أن تطبيق المساءلة الجنائية في السياق اليمني صعب وقد يفاقم النزاعات. لذلك يفضل التركيز على بدائل مثل المصالحة الوطنية، الاعتذار العلني، والتعويض كوسائل عملية لمعالجة الانتهاكات.

وجهات نظر حول «انهيار نظام العدالة»

يشكّل النظام القضائي والعدلي الركيزة الأساسية لضمان سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات. غير أنّ نظام العدالة في اليمن يعاني منذ عقود من أزمات متراكمة، ازدادت حدّتها مع اندلاع النزاع المسلح منذ العام ٢٠١٤. وقد وصف العديد من المشاركين في المقابلات البحثية الوضع الحالي بعبارة «انهار نظام العدالة»، في إشارة إلى انهيار البنية المؤسسية والقانونية على حدّ سواء.

مظاهر الانهيار البنيوي: أشار ٢٠ من المشاركين إلى أنّ المحاكم اليمنية ونظام العدالة يعانيان من مشكلات قديمة ومتجذّرة، إلا أنّ الصراع المسلح فاقمها بشكل غير مسبوق. وقد استخدم غالبية المشاركين كلمة «منهار» للدلالة على الواقع الحالي.

| أوضح أحد المشاركين من تعز أنّ الانهيار شامل «بكل ما للكلمة من معنى»، مشيراً إلى أنّه طال البنية التحتية، وترافق مع توقف الرواتب، ونقص الموارد البشرية والمعدات.

وذهب آخرون إلى اعتبار انهيار القضاء جزءاً لا يتجزأ من انهيار الدولة اليمنية ككل، مؤكدين أنّ إعادة تأهيل النظام القضائي يتطلب في المقام الأول استعادة الدولة قوتها وشرعيتها، حيث «الناس حريصون على استعادة الدولة».

تسييس القضاء وغياب الفصل بين السلطات: لا تُعزى مشكلات القضاء فقط إلى الحرب الدائرة، بل هي انعكاس لأنماط منهجية أوسع تطال مؤسسات الدولة. وكما أوضح أحد المشاركين من تعز: «المشكلة ليست في القطاع بل في النظام.»

| اعتبر مشاركون من عدن أنّ القضاء اليوم مسيّس ويُشكّل امتداداً للسلطة التنفيذية، ما يعني غياب الفصل الحقيقي بين السلطات.

ووفق شهادتهم، لا يوجد قضاء مستقل فعلياً، الأمر الذي يحرم المواطنين من الولوج الفعلي إلى العدالة.

جذور الأزمة قبل ٢٠١٤: بيّن عدد من المشاركين أنّ العديد من التحديات الراهنة ليست جديدة، بل سبقت أحداث ٢٠١٤. **ومن أبرزها:**

غياب استقلالية القضاء، إذ أكّد أحد المشاركين أنّ «العنصر البشري في القضاء هو الأهم ولكنه أيضاً الأكثر خطورة». **غياب الحياد القضائي**، حيث لا يوجد قضاة محايدون بالمعنى الحقيقي، بل أصبح النظام القضائي منحازاً إلى أطراف النزاع.

تحديات القضاة أثناء النزاع: رغم الانتقادات، دافع بعض المشاركين عن القضاة الذين يحاولون التمسك بالاستقلالية والحياد وسط ظروف بالغة الصعوبة.

كما أشاروا إلى أنّ القضاة يتعرضون لـ مخاطر وتهديدات مباشرة، إضافة إلى تقييد عملهم والهجوم المتكرر على المنظومة القضائية.

في بعض المناطق، حُرم القضاة من رواتبهم وتعرضوا لـ إذلال علني، ما قوض ثقة المجتمع في القضاء.

| رأى أحد المشاركين من صنعاء أنّ قطاع العدالة يجب أن يكون ضمن أولويات عملية العدالة الانتقالية، قائلاً: «إن العدالة الانتقالية تدور حول إصلاح المؤسسات وإعادة تأهيلها أيضاً. لقد انهارت العديد من المؤسسات اللازمة لإدارة وقيادة عملية العدالة الانتقالية.»

ومن هنا، شدّد العديد من المشاركين على أنّ إصلاح قطاع العدالة يُمثل إحدى أهم حاجات المرحلة القادمة. وقد طرحوا جملة من التوصيات، من بينها:

- **بناء قدرات الجهاز القضائي** والجهات الفاعلة الأخرى في قطاع العدالة.
- **اتخاذ تدابير تعزز استقلالية القضاء** وتضمن فصل السلطات.
- **اعتماد التعيينات القضائية على أساس الكفاءة** والمؤهلات بدلاً من المحاصصة السياسية.
- **الفصل بين العدالة والسياسة** باعتباره الضمانة الأهم لمنع التدخلات الحزبية والسلطوية.

5.3.3. الإصلاح المؤسسي

تشير آراء الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى أن إصلاح قطاع العدل يمثل أحد أكثر الاحتياجات إلحاحاً لعملية العدالة الانتقالية في اليمن. إذ تعمل المحاكم في بيئة يزداد فيها نفوذ أطراف النزاع المسلح، الأمر الذي أدى إلى إخضاعها للتحزب والتسييس، وجعلها في كثير من الأحيان رهينة القوى السياسية. كما ساهمت الهياكل القانونية الموازية في تعطيل عمل قطاع العدل الرسمي، بينما واجه النظام القضائي أيضاً تحديات إضافية تمثلت في بروز هياكل ظل أمنية غير خاضعة للمساءلة أمام مؤسسات الدولة. **وقد برزت من خلال المقابلات عدة أسباب تدعم ضرورة إصلاح القضاء.** فقد شدّد ١٤ مشاركاً على أهمية إشراك نظام العدالة الوطني في جهود العدالة الانتقالية لضمان حدّ أدنى من الإدارة الوطنية للعملية، بما يمنع انحرافها عن السياق والواقع اليمني. ويرى بعض المشاركين أن مشاركة القضاء الوطني تسهم أيضاً في استدامة مؤسسات المساءلة على المدى الطويل، حتى بعد انتهاء النزاع. كما أن إشراك القضاء منذ البداية يحد من التصور السائد بأن آليات العدالة والمساءلة قد تكون «مفروضة من الخارج» أو نتيجة تدخلات أجنبية.

| وفي هذا السياق، عبّر أحد المشاركين من عدن عن الوضع الراهن بالقول:

«ساءت الأمور بالنسبة إلى المحاكم بسبب الحرب. هناك الكثير من التدخلات السياسية في نظام العدالة والقضاء. لا يوجد استقلالية قضائية فعلية، وكأن نظاماً كاملاً موازياً قائم في اليمن إلى جانب ذلك الذي يقتصر على كونه حبراً على ورق».

ورغم وضوح الحاجة إلى الإصلاح، فإن مستوى الصعوبات التي أُبلغ عنها لا يزال غير محدد بما يكفي لصياغة تدخلات دقيقة ومحددة. فمع أنه تم بالفعل إنشاء بعض الهياكل القضائية الموازية، إلا أن مدى اعتمادها على كوادر من النظام القضائي الرسمي لا يزال غير واضح، كما أن درجة التداخل بين الهيكلين الرسمي والموازي لم تتضح بشكل كافٍ. كذلك، لم يتبيّن بعد بشكل حاسم ما إذا كانت أبرز الصعوبات التي تواجه القضاء ناتجة مباشرة عن النزاع المسلح أم أنها امتداد لمشكلات بنيوية ومنهجية قديمة ظلّ نظام العدالة في اليمن يعاني منها لسنوات.

ولذلك، فإن أي مقترحات إصلاحية بنّاءة تتطلب تعزيز قاعدة الأدلة، بما يسمح بالحصول على صورة أكثر دقة وواقعية حول مواطن الضعف والنقائص في قطاع العدل. ويُعد هذا شرطاً أساسياً من أجل صياغة تدخلات عملية وقابلة للتنفيذ لدعم الجهاز القضائي وتحسين قدرته.

وعلى ضوء ذلك، أجمه جميع المشاركين على التركيز على الإصلاح المؤسسي وتحسين سيادة القانون باعتبارهما جزءاً محورياً من عملية العدالة الانتقالية المستقبلية. غير أن نجاح هذه الجهود مشروط بمدى اعتمادها على بيانات موثوقة ودقيقة، وهو ما يعد أساسياً ليس فقط لتحليل وضع القطاع القضائي بدقة، وإنما أيضاً لفهم القيود والفرص التي يمكن أن يواجهها النظام القضائي في اليمن بشكل عام..

| ومن وجهة نظر حزب التجمع اليمني للإصلاح أن جوهر العدالة الانتقالية هو ضمان عدم تكرار الانتهاكات، وذلك عبر إصلاح مؤسسي يبدأ من رأس الدولة ويقود إلى قيام دولة مؤسسية تكفل الحقوق والحريات سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. ويتفق معه كافة الأحزاب السياسية في هذا الطرح.

5.4. دمج العدالة الانتقالية في العمليات السياسية

تُظهر المقابلات البحثية أنّ دمج العدالة الانتقالية في العملية السياسية اليمنية يُعدّ ضرورة أساسية لا يمكن تجاوزها، سواء لتحقيق المساءلة أو لبناء سلام مستدام. **فقد أشارت إحدى المشاركات من صنعاء إلى أنّ على الدولة اليمنية أن «تقف على قدميها من جديد»، وهو تعبير يلخص شرطين رئيسيين لتحقيق العدالة الانتقالية، هما:**
وجود مؤسسات دولة فاعلة وتحقق السلام. ومع أنّ بعض المشاركين شدّدوا على أولوية تحقيق السلام قبل الخوض في قضايا العدالة والمساءلة، إلا أنّ مفهوم «السلام» و«إنهاء النزاع» في السياق اليمني قد شهد تحوّلاً جوهرياً نتيجة طول أمد الحرب واحتمال استمرار تداعياتها لسنوات طويلة قادمة.
انطلاقاً من ذلك، لا ينظر المشاركين من منظمات المجتمع المدني إلى السلام والعدالة كخيارات متعارضة أو أهداف متعاقبة، بل كغايتين متلازمتين ينبغي السعي لتحقيقهما في آن واحد. وقد عبّر أحد المشاركين عن هذا التصور بقوله: **«السلام والعدالة، وليس السلام أو العدالة».**
| وتأسيساً على هذه الرؤية، أكدت منظمات المجتمع المدني خلال المقابلات على ضرورة أن تكون محادثات السلام شاملة لقضايا العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، وألا تُختزل في وقف النزاع أو تقاسم السلطة بين الأطراف المتحاربة.

كما رأى عدد من المشاركين أنّ دعم المجتمع المدني اليمني في صياغة رؤية واضحة للعدالة والمساءلة يمثل خطوة أولية وحاسمة لضمان إدراج هذه القضايا ضمن المشهد السياسي، بما في ذلك على مستوى المفاوضات الرسمية.

في هذا السياق، يوصي التقرير بأن يعمل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن على إدراج مناقشات مركّزة حول قضايا العدالة الانتقالية ضمن جدول أعماله. ذلك من شأنه أن يمنح قضايا العدالة والمساءلة بعداً عملياً وحقيقياً في المفاوضات مع مختلف أطراف النزاع، ويضمن إشراك منظمات المجتمع المدني الفاعلة بما يعكس الاحتياجات الواقعية للمجتمع اليمني.

| أما من وجهة نظر الأحزاب السياسية، فقد أجمع المشاركون السياسيون على أنّ السلام ليس شرطاً مسبقاً لتحقيق العدالة الانتقالية فحسب، بل هو ضرورة أساسية لبلوغ المصالحة الوطنية.

أكدوا أنّ أي مسار نحو المصالحة لن يكون ممكناً ما لم تُوقف أطراف النزاع الأعمال العدائية وتلتزم بخارطة الطريق الأممية. ومع ذلك، شددوا في الوقت نفسه على أنّ اتفاق السلام وحده غير كافٍ لتحقيق سلام مستدام، ما لم يتحوّل إلى عملية سياسية شاملة وراسخة قادرة على معالجة جذور النزاع وضمان عدم تجددها.

وعليه، رأى المشاركون أنّ أي عملية سياسية مستقبلية يجب أن تخصص مساحة معتبرة للتعامل مع مظالم الماضي، وأن تُدرج المصالحة الوطنية كهدف محوري من أهدافها. لكنهم لم يقترحوا نماذج جاهزة أو قوالب موحّدة لمعالجة تلك المظالم. **بل أكدوا أنّ نجاح هذا المسار** يتطلب مقاربة واقعية تستند إلى السياق المحلي والاحتياجات الفعلية، بعيداً عن استنساخ تجارب خارجية قد لا تتناسب مع الواقع اليمني.

| وفي هذا الإطار، أشار ممثل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري إلى أنّ توقيت الانخراط في معالجة المظالم التاريخية مسألة حاسمة، إذ يجب أن تتم في توقيت وبيئة تضمن إسهامها في تعزيز المصالحة بدلاً من إضعافها.

ومن التوصيات المستخلصة بهذا الشأن:

- **دمج قضايا العدالة الانتقالية في محادثات السلام:** مناقشة القوى السياسية والمجتمع المدني مسألة إدراج العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان كعنصر محوري في المفاوضات السياسية، وعدم النظر إليها كملف لاحق أو منفصل عن عملية السلام.
- **الترابط بين السلام والعدالة:** تعزيز القناعة بأن السلام والعدالة غايتان مترابطتان يجب السعي لتحقيقهما بشكل متزامن، وليس كخيارات متعاقبة أو متعارضة.

- **إشراك المجتمع المدني:** دعم منظمات المجتمع المدني اليمني لتطوير رؤية واضحة للعدالة والمساءلة، وضمان مشاركتها الفعالة في صياغة المخرجات السياسية.
- **دور المبعوث الأممي:** يوصى بأن يعمل مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة على إدراج قضايا المساءلة والإنصاف ضمن جدول أعماله الشهري بشكل ممنهج، بما يعزز حضورها في المفاوضات.
- **المصالحة الوطنية كهدف مركزي:** أي عملية سياسية مستقبلية يجب أن تخصص حيزًا لمعالجة المظالم التاريخية، وأن تضع المصالحة الوطنية كأحد أهدافها الجوهرية.
- **التوقيت والسياق المحلي:** معالجة المظالم يجب أن تتم وفق مقاربة واقعية تستند إلى السياق المحلي اليمني والاحتياجات الفعلية، مع مراعاة التوقيت المناسب لضمان أن تسهم في تعزيز المصالحة لا في تعقيدها.
- **شرط وقف الأعمال العدائية:** لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، يجب أن تلتزم أطراف النزاع بوقف الأعمال العدائية وتفعيل خارطة الطريق الأممية كأساس لأي تسوية.

5.5. إشكالية البداية الزمنية للعدالة الانتقالية في اليمن

تمثل مسألة تحديد نقطة الانطلاق الزمنية للعدالة الانتقالية واحدة من أعقد الإشكاليات التي واجهت فريق العدالة الانتقالية في مؤتمر الحوار الوطني. إذ أصرّ كل تيار سياسي على أن تبدأ العملية من المرحلة التاريخية التي شهدت أبرز معاناته، وهو ما أفرز تباينات حادة بين الأطراف. فبينما دعا بعض المشاركين إلى البدء من عام ١٩٤٨، رأى آخرون أن البداية الأصح هي عام ١٩٦٢ مع قيام الثورة، في حين اقترح فريق ثالث أن تُتخذ أحداث انقلاب الناصريين عام ١٩٧٨ كنقطة انطلاق مناسبة.

هذه الجدلية تعكس إشكالاً أعمق يتمثل في التكلفة الاقتصادية والسياسية لفتح جميع الملفات التاريخية وما يترتب على ذلك من التزامات ضخمة للتعويضات المادية والمعنوية للضحايا. ومن ثم، تظل مسألة «من أي تاريخ يجب أن تبدأ العدالة الانتقالية؟» سؤالاً محورياً لم يُحسم بعد، ويمثل عائقاً أمام أي توافق سياسي جامع.

من زاوية مواقف الأحزاب السياسية، يظهر تباين ملحوظ:

الحزب الاشتراكي اليمني ركّز على مرحلة ما بعد حرب ١٩٩٤، باعتبارها محطة شهدت انتهاكات واسعة النطاق شملت الموظفين والممتلكات، وارتُكبت فيها جرائم تجويع ونهب تُصنّف كجرائم اقتصادية وضد الإنسانية، وهو ما يراه الحزب مبرراً كافياً لاعتبار تلك الفترة

نقطة بداية للعدالة الانتقالية. وما يجب تعويضه كل الانتهاكات الناتجة من جرائم حرب التجويع ومصادرة رواتب الآلاف من موظفي الدولة، ومصادرة الأراضي والممتلكات، والاختفاء القسري.

في المقابل، يرى التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري أنّ العدالة الانتقالية لا ينبغي حصرها في فترة محددة، بل يجب أن تمتد لتشمل مختلف المراحل منذ ثورتي سبتمبر وأكتوبر ١٩٦٢، مروراً بالصراعات اللاحقة في الشمال والجنوب، وصولاً إلى انقلاب الحوثيين عام ٢٠١٥ وما تبعه من جرائم واسعة النطاق مثل القتل والتعذيب والإخفاء القسري ونهب الممتلكات وتفجير المنازل. ويشدد الحزب على ضرورة التعامل مع هذه الحقب بحذر لتجنّب إعادة إنتاج الصراعات الماضية. ويركز على الانتهاكات المتمثلة بالقتل، والتعذيب، والاختفاء القسري، وتفجير المنازل، ومصادرة الممتلكات.

أما حزب التجمع اليمني للإصلاح فقد اعتبر أنّ نقطة البداية الأنسب هي حرب ١٩٩٤، لسببين رئيسيين: أولاً، لأنها وقعت في ظل دولة موحّدة، وثانياً، لأن العودة إلى ما قبلها ستعقد إمكانية بناء ذاكرة وطنية جامعة، فضلًا عن صعوبة التحقق من الحقائق التاريخية وتحميل الأجيال الجديدة تبعات صراعات لم تكن طرفاً فيها. ويركز على الانتهاكات المتمثلة بالاعتقالات، والتعذيب، والاغتيالات، والاستيلاء غير المشروع على الممتلكات.

بدوره، ركّز حزب المؤتمر الشعبي العام على ضرورة الاتفاق على إطار زمني محدد، محذراً من أنّ فتح الملفات منذ عام ١٩٦٢ أو ما قبلها سيضاعف التعقيدات بدل أن يسهم في بناء توافق وطني أو في التقدم نحو المصالحة.

وعليه، يتضح أن هذه الطروحات، على اختلافها، تعكس إشكالية بنيوية في مسار العدالة الانتقالية اليمنية: فكلما اتسع الإطار الزمني كلما زادت احتمالات الانقسام السياسي والاقتصادي، بينما كلما ضاق تقلصت فرص شمول الضحايا ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات. وبين هذين الاتجاهين، يبقى التوصل إلى صيغة متوازنة تُراعي خصوصية السياق اليمني وقدرة الدولة ومؤسساتها على الاستجابة لمتطلبات الضحايا هو التحدي الأبرز أمام أي مشروع عدالة انتقالية قادم.

٦. التوصيات

استنادًا إلى الآراء والمقترحات التي قدمها المشاركون في المقابلات، وبالنظر إلى التحديات والفرص في السياق اليمني الراهن، وإضافة إلى التوصيات التي ذكرت في فقرات التقرير أعلاه، يوصي هذا التقرير بمجموعة من التدابير العملية التي يمكن أن تشكل أساسًا لرؤية يمنية متكاملة للعدالة الانتقالية والمساءلة. هذه التوصيات تستهدف المجتمع الدولي، والحكومات الوطنية، وشركاء التمويل، ومنظمات المجتمع المدني، من أجل دعم مسار واقعي وفعال للعدالة الانتقالية في اليمن:

أولاً: إلى الجهات المانحة وشركاء التمويل والمجتمع الدولي

- توفير دعم فني ومالي لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني على تصميم وتنفيذ مقترحات للمساءلة والعدالة الانتقالية.
- ضمان الاعتراف الدولي بدور المجتمع المدني اليمني من خلال دعم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في تبني رؤى ومبادرات هذه المنظمات وإدراجها في النقاشات السياسية
- تشجيع التبادل الفني والخبراتي مع تجارب دولية لتوسيع فهم الأدوات المتاحة في العدالة الانتقالية وتكييفها مع السياق اليمني.
- دمج أعمال المساءلة ضمن برامج العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام بما يعزز استدامتها ويضمن مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة، خصوصًا الهدف ١٦ المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

ثانيًا: إلى الحكومة اليمنية والأحزاب السياسية

- إصلاح قطاع العدالة باعتباره مكوّنًا أساسيًا لاستدامة العدالة الانتقالية، مع الاعتراف بأن الإصلاح المؤسسي مسار طويل الأمد.
- الشروع في مشاورات منهجية مع أصحاب المصلحة من القضاة وقطاع العدالة لتوسيع تقبّل عملية تقييم فني مستقل.
- تطوير خطط إصلاح مؤسسي تدريجي تستهدف تعزيز سيادة القانون وتحديد أولويات الإصلاح بناءً على تقييم موضوعي للقدرات القائمة على الأرض.
- اعتماد مقاربة محورها الضحايا في جميع الخطط والسياسات الحكومية عبر بناء قنوات تواصل مباشرة مع الضحايا لفهم احتياجاتهم وتوقعاتهم.

ثالثًا: إلى منظمات المجتمع المدني والضحايا

- تعزيز دور المجتمع المدني اليمني باعتباره من الجهات القليلة المحايدة، وضمان حمايته من المضايقات والانتقام بما يمكّنه من الوصول إلى الضحايا والمجتمعات المتضررة.
- إطلاق برامج توعية قانونية موجهة للضحايا ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة لرفع مستوى المعرفة بالمفاهيم الأساسية للعدالة الانتقالية وآلياتها.
- تصميم خطط توعية مخصصة للضحايا حول العدالة الانتقالية كخطوة تمهيدية لزيادة مشاركتهم في العملية.
- إجراء دراسات استقصائية وتقييمات للاحتياجات لتمكين الضحايا من تطوير موقف جماعي أكثر ثباتًا بشأن المساءلة والإنصاف.
- دعم إنشاء تحالفات ومنصات مستقلة للضحايا تُمكّنهم من التعبير عن مطالبهم والمشاركة الفاعلة في تصميم وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية.

مركز الإعلام الحر | فري ميديا للصحافة الاستقصائية

مركز الإعلام الحر، منظمة تسعى إلى تعزيز منهجية العمل الاستقصائي من أجل صناعة مستقبل جديد للصحافة اليمنية ويركز «الإعلام الحر» على الحفر في قصص صحفية على مستوى عال من حيث التأثير، معطيا الأولوية لنوعية المواد المنشورة على صفحاته عوض التركيز على كمها أو سرعة إنجازها. وينصب تركيزنا على القضايا التي تؤثر على مجتمعنا في كافة القطاعات، الصحة، التعليم، التنمية الأمن العدالة، حقوق الإنسان، وقضايا النساء، والبيئة، والتغير المناخي، وقضايا الفساد.

Free Media
Investigative Journalism